الجهود الوطنية في عملية التنمية وإعادة الإعمار

مجيد اللامي

إن هاجس تحقيق التحولات السياسية المطلوبة في العراق وضمان السيادة كاملة واستكمال عمليات اعادة الأعمار وتحقيق وتائر متصاعدة في التنمية عموماً ورفع مستوى معيشة المواطن وبالذات الفقراء منهم وتأمين الخدمات والبنيالارتكازية الأساسية لجميع شرائح المجتمع.. أهداف وغايات تحتل قمة أولويات الحكومة العراقية.. ومع اقرارنا بأن الطريق نحو تحقيق هذه الأهداف والغايات ليس بالأمر السهل وقصير الأمد إلا ان عملاً كبيراً وخطوات جادة قد اتخذت.. وترى وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ان ابرز هذه الخطوات هي:

قانون إدارة الدولة المؤقت الذي يعتبر انجازاً سياساً كبيراً يوفر المناخ المناسب لعمليات تسريع وتائر اعادة الاعمار والتنمية عموماً بحكم المبادئ والمنطلقات التي خرج بها.. فقانون إدارة الدولة من بين أمور أخرى يقر بالتعددية السياسية والديمقراطية والحرية والمساواة بين العراقيين بغض النظر عن الانتماءات السياسية أو الجنس أو العنصر أو الدين أو المعتقد أو المذهب.. كما يقر مبدأ الفصل الكامل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية وتعزيز مبدأ الفدرالية واللامركزية ودور السلطات المحلية والبلدية المنتخبة في إدارة شؤونها وتوزيع الموارد والإمكانيات العراقية بشكل عادل على جميع مناطق البلد.

ان مبادئ كثيرة وغيرها العديد التي تضمنها قانون إدارة الدولة توفر المناخ المناسب لعمليات إعادة التعمير ومن شأنها استنفار جميع شرائح وفئات المجتمع للمساهمة الفاعلة في عملية اعادة الإعمار والتنمية عموماً..

التحولات في السياسات الاقتصادية.. ان توفر عناصر التنمية الأساسية في العراق والمتمثلة بالدرجة الأساس بالإمكانات البشرية والموارد المتنوعة وإمكانيات تأمين التمويل اللازم على المدى البعيد لا تكفي بحد ذاتها لتحقيق اهداف التنمية المستدامة في العراق والاسراع في استكمال عمليات اعادة الاعمار فالعناصر هذه كانت موجودة سابقاً ولكن بغياب السياسات والآليات المتبعة فانها لم تستطع ان تحقق النتائج المطلوبة، من هنا فأن من أولى اهتمامات وأولويات الحكومة العراقية كان البحث في السبل والوسائل والآليات التي تستطيع نقل الاقتصاد والمجتمع العراقي من واقعه المتخلف إلى اقتصاد ديناميكي متطور يوفر الحياة الكريمة للمجتمع العراقي بشرائحه ومناطقه كافة.

لقد تحققت إنجازات مهمة بهذا الاتجاه واتخذت مجموعة من القرارات على طريق اصلاح السياسات الاقتصادية ومتطلبات تحقيق شروط التنمية المستدامة ويمكن ايراد أبرز هذه الإنجازات والتوجهات بالآتي:

التحول في السياسات الاقتصادية نحو سياسات اقتصاد السوق وتأكيد مبادئ الكفاءة والفاعلية والعقلانية الاقتصادية في توزيع واستخدام الموارد.

دعم وتشجيع القطاع الخاص لينتعش ويؤدي دوره الاقتصادي والاجتماعي الوطني في عمليات التنمية وإعادة الاعمار فعلى المدى المتوسط يمكن ان يلعب القطاع الخاص دوراً حيوياً في المساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية وفي خلق فرص العمل لمواجهة مشكلة البطالة المتفاقمة حالياً..

ان الحاجة إلى دعم وتفعيل القطاع الخاص في الاداء الاقتصادي العراقي لا تحتمه محدودية الموارد المالية المتاحة للاستثمار في الاقتصاد العراقي فقط وان يكون قناة مهمة لتمويل عمليات التنمية في البلد وإنما للافادة من آليات وأساليب عمله التي تسعى إلى تعظيم استخدام الموارد الاقتصادية، اقراراً بأهمية القطاع الخاص في المساهمة وتنويع مصادر تكوين الناتج المحلي الإجمالي ومعالجة مشكلة البطالة فقد تم تأسيس الصندوق الاقتصادي والاجتماعي للتنمية في وزارة التخطيط والتعاون الانمائي.. يهدف هذا الصندوق إلى تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يرغب القطاع الخاص في إقامتها وبشروط ميسرة..

تحرير الأسعار والتجارة باستثناء اسعار المواد الداخلة في البطاقة التموينية التي توزع شهرياً على العراقيين جميعاً والتي تشمل (الرز، الطحين، السكر، الشاي، الزيوت النباتية، مساحيق التنظيف والبقوليات) واسعار المنتجات النفطية والكهرباء ومدخلات انتاج الشركات العامة المملوكة للدولة فان اسعار بقية السلع والخدمات تحكمها آلية السوق (العرض والطلب) بما في ذلك تحرير اسعار الفائدة.

خلق المناخ الاستثماري المناسب للقطاع الأجنبي حيث تم اصدار قانون الاستثمار الأجنبي في أيلول ٢٠٠٣ الذي يستطيع المستثمر الأجنبي بموجبه الاستثمار في جميع الانشطة والقطاعات باستثناء قطاع الموارد الطبيعية.

لقد أقر القانون معاملة المستثمر الأجنبي معاملة المستثمر العراقي وأعطى المستثمر الأجنبي الحق في اقامة المشروع بشكل كامل أو بالمشاركة مع مستثمر عراقي والحق في استخدام أو التصرف باستثماراته وتحويل حقوقه والتزاماته للآخرين بموجب القوانين المرعية والحق في تحويل امواله المرتبطة بالاستثمار الكلي إلى الخارج من دون تأخير كالأسهم والارباح والعائدات ومدخولات المبيعات أو التصرفات الأخرى كما اعطى القانون الحق للمستثمر الأجنبي في تأجير الأراضي اللازمة للمشروع ولمدة (٤٠) سنة قابلة لتجديد وقد جرت مؤخراً اعادة نظر شاملة في هذا القانون: يتوافق مع المصالح الوطنية العراقية.

إقرار انشاء مصارف أجنبية في العراق وصدور قانون المصارف الأجنبية الذي سوف يساهم بشكل فاعل في تأمين السيولة النقدية والمنافسة في القطاع المصرفي الذي يفتقر إليها في العراق إلى الوقت الحاضر وما سيترتب على ذلك في تطوير أساليب ووسائل عمل المصارف العراقية الخاصة والمنافسة منها على حد سواء.

قانون جديد للشركات يعتمد على أحدث المبادئ وأسس وأساليب اقامة وادارة الشركات على الرغم من انه ما زال هناك الكثير من الملاحظات حول هذا القانون.

قانون جديد لمكافحة الفساد الإداري وخضوع المسؤولين جميعاً على مختلف مستوياتهم إلى المساءلة والمحاسبة واستحداث وظيفة المفتش العام لكل وزارة والتي من اهدافها متابعة حسن اداء وقدرة وفاعلية تشكيلات الوزارات وشفافية التعامل فيها.

ان المواطن العراقي متفائل إلى حد كبير في نظرته إلى مستقبل بلده فهناك فرص كبيرة للنهوض الاقتصادي، وواقع الاقتصاد العراقي يبشر بالخير وان صدور جملة، من القوانين تهدف إلى خلق بيئة استثمارية تنشط دور القطاع الخاص وتدفع بامكانات العراق الاقتصادية إلى النمو وتجاوز المرحلة السابقة والخسائر الكبيرة التي خلفتها الحرب.

امريكا تبحث عن طرق جديدة للاسراع باعادة اعمار العراق

واشنطن (رويترز) - تبحث الولايات المتحدة عن طرق جديدة للاسراع باعادة اعمار العراق تتراوح من تغيير لوائح المشتريات الى زيادة استخدام مقاولين محليين بينما تحاول تحقيق الاستقرار في البلد الذي تعمه الفوضى قبل الانتخابات في كانون الثاني.

وقال مسؤولون امريكيون في بغداد وواشنطن ان وزارتي الخارجية والدفاع تحاولان بث حياة جديدة في مشروعات اعادة الاعمار وحمل مزيد من العراقيين على العمل.

وقال مسؤول كبير بوزارة الخارجية طالبا عدم نشر اسمه "كل رفاقنا العراقيين متحمسون لجعل الامر يمضي اسرع ولذلك نفعل بعض الاشياء لتحقيق ذلك."

وخصص الكونغرس الامريكي العام الماضي ١٨,٤ مليار دولار لاعادة بناء العراق لكن لم ينفق سوى القليل بعد المليار دولار الاولى منذ نهاية الحرب على الرغم من الوعود باعادة الاعمار من ادارة بوش.

وفضلا عن المشاكل الامنية يقول المسؤولون ان قوانين المشتريات الامريكية الصارمة بشأن استخدام الدولارات الاتحادية ساهمت في التأخيرات وان ادارة بوش تحاول تخفيف بعض اللوائح في محاولة لتحقيق سيولة نقدية.

وقال المسؤول بوزارة الخارجية متحدثا من بغداد بينما قذائف المورتر تنفجر على مقربة "المشكلة اننا نحاول استخدام لوائح وقت السلم في بيئة حرب."

واضاف "نحن نعتبر ان مزيدا من المرونة امر لازم هنا ليمكننا انجاز هذه المهمة."

وتمت الموافقة على بعض التغييرات في السياسة ومنها تخفيف بعض لوائح الاشراف والمنافسة لشراء معدات متاحة تجاريا ولا تتطلب اي تصميم خاص.

ورفع الحد الادنى لاستخدام اجراءات شراء ابسط من ٥٠٠ الف دولار الى مليون دولار في مشروع قانون للترخيص من وزارة الدفاع ما زال ينتظر توقيع الرئيس جورج بوش ليتحول الى قانون.

وزادت عمليات التخريب والإرهاب من التكاليف الامنية ويقول مسؤولون انهم ينظرون في جدوى مشروعات حيث يأكل الامن واسعار التأمين الاموال المخصصة لاعمال اعادة البناء.

وقال مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية ومقره واشنطن في تقرير حديث ان ما لا يزيد على ٢٧ سنتا من كل دولار تذهب الى عمل حقيقي يفيد الشعب العراقي بينما يذهب الباقي في مصاريف عامة.

وقدرت الدراسة ان ٣٠ في المئة من التمويل يذهب الى الامن وعشرة في المئة الى مصاريف السفارة الامريكية و١٢ في المئة لتكاليف الاجور للعمالة الاجنبية بينما تتبدد ١٥ ٪ بسبب الفساد والاحتيال وسوء الادارة.

وتزداد بصورة مضطردة تكلفة العمال الاجانب بسبب الهجمات المتزايدة وخطف الاجانب واضطرار الشركات لبذل مجهود مضاعف لحماية العاملين بها.

وتحاول الحكومة الامريكية استخدام المزيد من المقاولين العراقيين حيث تكون تكلفة امنهم وتعبئتهم وعملهم اقل.

وازداد عدد العقود التي يجري الاعلان عنها في الصحف المحلية وعبر محطات الراديو والتلفزيون بدلا من مواقع الانترنت الخاصة بالشراء التابعة للحكومة الامريكية.

وتأمل الولايات المتحدة ان يؤدي منح مزيد من العمل لشركات عراقية في اسكات الانتقادات بين العراقيين الذين يرون ان معظم العقود الكبيرة ذهبت الى حفنة من الشركات الامريكية الكبيرة مثل شركة هاليبورتون لخدمات النفط والتي كان يديرها في وقت ما نائب الرئيس الامريكي ديك تشيني.

أفريقيا تضم ٢٠٪ من الإمكانيات العالمية للطاقات المتجددة

أعلن نائب البنك الافريقي للتنمية اولابيسي اوغانجوبي في مؤتمر بشأن تنمية الطاقة المولدة من الرياح في افريقيا عقد في تونس، ان القارة الافريقية تضم عشرين بالمئة من الامكانيات العالمية للطاقات المتجددة.

وأوضح اوغانجوبي في تصريحات بثتها وكالة الانباء التونسية ان افريقيا تتمتع بقدرات كبيرة في مجال الطاقة المتجددة خصوصا الطاقة المولدة من الرياح والمياه، وتمثل ٢٠٪ من القدرة العالمية في هذا المجال.

وتملك ثماني دول افريقية اكبر قدرات تنمية توليد الطاقة من الرياح وهي جنوب افريقيا والراس الاخضر واريتريا وجزر موريشيوس ومدغشقر والمغرب وموريتانيا وتونس، بحسب دراسة نشرت على هامش هذا المؤتمر الذي نظمه البنك الافريقي للتنمية.

وقالت الدراسة ان استثمارات بقيمة ١٥٠ مليون دولار ضرورية لتنمية هذا النوع من الطاقة في افريقيا لتدارك الموارد الضعيفة في مجال الطاقة التقليدية وارتفاع اسعار النفط. وأكد اوغانجوبي ان حجم الطلب على النفط الذي تمثله القارة سينتقل من ٢,٥ مليون برميل يوميا في ١٩٩٩ الى ٥,٣ ملايين برميل يوميا في ٢٠٢٠.

واعتبر ان الكلفة المرتفعة للبنى التحتية تحد من وصول الدول الافريقية إلى الطاقة، مضيفا ان استهلاك هذه الدول من الطاقة يبقى الاقل في العالم وربع الافارقة فقط يحصلون على الكهرباء.

والهدف من المؤتمر هو اظهار الانعكاسات الايجابية لاستخدام الطاقات المتجددة، وبشكل خاص الطاقة المولدة من الرياح من اجل تنمية مستديمة في افريقيا.

وشارك في هذا المؤتمر ممثلون عن البنك الدولي والقطاع الخاص والشركات التي تزود التكنولوجيا وخبراء في تنمية وتمويل البنى التحتية.

المركزي الكويتي يطلب استبعاد الرسوم الإدارية المفروضة على القروض والتسهيلات

قالت مصادر مصرفية مطلعة ان بنك الكويت المركزي طالب البنوك المحلية بإرسال اللائحة النهائية لأسعار الرسوم على الخدمات التي تقدمها هذه البنوك لعملائها مع الالتزام بالتعاميم التي تم توجيهها الى البنوك في وقت سابق.

وطالب البنك المركزي البنوك المحلية باستبعاد الرسوم الادارية التي تفرضها بعض البنوك على القروض والتسهيلات والعمولات التي لا يتم تقديمها بناء على خدمات فعلية تقدمها الى عملائها.

وكان بنك الكويت المركزي قد الزم بعض البنوك بإعادة عمولات ورسوم اقتطعتها من دون وجه حق، وكانت هذه الرسوم تتراوح بين دينارين وخمسة دنانير ومن دون ابلاغ العميل قبل اقتطاعها.

مسؤول برلماني: الرباط تعوم ١٥ في المئة من شركة المغرب للاتصالات

الرباط (رويترز) - قال مسؤول ان المغرب سيعوم ١٥ في المئة من شركة المغرب للاتصالات وان الجزء الاكبر من الحصة سيسجل في بورصة الدار البيضاء على ان يسجل الباقي بالخارج.

وقال مصدر مصرفي قريب من كونسورتيوم يقدم النصح للرباط بشأن العملية ان الاكتتاب سيبدأ يوم ٢٢ تشرين الثاني وسيغلق يوم الثالث من كانون الاول.

وقال مصطفى حنين رئيس اللجنة المالية في البرلمان لرويترز ان الحكومة تريد طرح ١٥٪ من شركة المغرب للاتصالات وتستهدف عائدات ثمانية مليارات درهم (٩٢٠ مليون دولار) في الأقل.

واضاف ان وزير المالية والخصخصة فتح الله ولعلو كشف مؤخراً في اجتماع للجنة بعض التفاصيل عما سيكون اكبر تسجيل على الاطلاق بالبورصة في المغرب.

وقال حنين ان بورصة الدار البيضاء ستحصل على الجزء الاكبر من الحصة بينما يطرح الجزء الاصغر بالخارج.

وقال رئيس الوزراء ادريس جطو الاسبوع الماضي ان المغرب يهدف الى جمع تسعة مليارات درهم من البيع لكنه اعترف بأن ذلك تقدير حذر.

ويقول محللون ان الطرح يمكن ان يجلب ما يصل الى ١٢ مليار درهم.

وتمتلك الحكومة المغربية ٦٥ في المئة من المغرب للاتصالات بعدما اشترت فيفندي يونيفرسال الفرنسية ٣٥ في المئة في عام ٢٠٠٠ مقابل ٢,٢ مليار دولار.